الهجمة الصهيونية على الضفة الغربيــة المحتلة

معضلات الخطاب وأدوات المواجهة

ورقة عمل

نيسان/ إبريل 2023

للاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تقديم

قتل الغزاة الصهاينة منذ بداية العام الماضي 2022 أكثر من 350 فلسطينياً معظمهم في الضفة المحتلة، ومنذ مطلع العام الجاري صعّد الاحتلال بحكومته ومستوطنيه حملته ضد الفلسطينيين لتتضاعف معدلات ارتقاء الضحايا والشهداء، في واحدة من أوسع حملات القتل التي شهدتها البلاد وأكثرها وحشية بالضفة الغربية المحتلة منذ عام 2004.

هذه الحملة العدوانية الصهيونية لا يمكن فصلها عن الأهداف والسياسات المعلنة من قبل حكومة الاحتلال المتطرفة التي أكدت على نيتها ضم معظم أراضي الضفة، وأيضاً عن تنامي دور عصابات المستوطنين في الممارسات والجرائم التي يرتكبونها ضد الفلسطينيين.

إن التوصيف الموضوعي يشير إلى تصعيد في الحملة الصهيونية وفي حجم الجرائم المتركزة والمتكررة على مناطق معينة في الضفة، معظمها مناطق مكتظة كالمخيمات والأحياء التي تعاني أصلاً من هجمات واستهداف ممنهج لأبنائها منذ سنوات طويلة، وكذلك لمناطق مهددة بالضم والمصادرة ضمن مخططات الاحتلال بشأن المنطقة "ج" في الضفة المحتلة، وتشمل مئات القرى الفلسطينية التي صارت تعاني بشكل أكبر من الهجمات المتزايدة للمستوطنين وإجراءات منع البناء والهدم

والمصادرة المستمرة من قبل سلطات الحكم العسكري المفروض في الضفة الغربية المحتلة.

رغم أن التوصيف السابق لا يخفي ولا يسعى لطمس حقيقة نضال الفلسطينيين ومقاومتهم، وإصرارهم على مواصلة النضال ضد الغزاة، فإن المؤكد أن الوقوف عند الوقائع، ضروري جداً لفهم طبيعة هذه الحملة الوحشية، وأيضا الإشكاليات والصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في مساعيهم لتنظيم ذاته واستعادة قدراتهم على الدفاع عن النفس وبناء مشروعهم السياسي والكفاحي، والتي يتم تقويضها بشكل ممنهج منذ أعوام الماضية.

تسعى هذه الورقة لفهم أبعاد التصعيد الحاصل ضد الفلسطينيين في الضفة المحتلة في سياقها وأبعادها العامة، وتحاول الخوض في الجوانب التفصيلية المتعلقة بتركزها على مخيمات اللاجئين والقرى المهددة أصلاً بإجراءات الضم والمصادرة والمعرضة لهجمات المستوطنين، وكذلك تناقش إمكانات استنهاض فعل فلسطيني جامع ومنظم قادر على تحسين فرص حماية المعرضين لهذه الهجمة المركزة.

حملات القتل وسياسة التهجير

لا يمكن النظر لسياسات الاحتلال باعتبارها ردود فعل، أو نتاجاً لمتغيرات سياسية آنية أو لتحولات في تراكيب الحكومات الصهيونية، فلقد أنتج المشروع الصهيوني

مجموعة من الأجهزة والأدوات التي تقوم على بناء وإنفاذ السياسات في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي الضفة الغربية كجزء منها تقوم منظومة الحكم العسكري منذ سنوات طويلة بلعب الدور الأكثر مركزية بشأن صياغة وإنفاذ سياسات الاحتلال.

أحد المحاور الرئيسية لهذه السياسات في السنوات الأخيرة هو الضم المتدرج للأرض الفلسطينية والعمل على حصر السكان الفلسطينيين ضمن معازل وكانتونات محددة في أضيق حيز ممكن من أرض الضفة المحتلة، واستخلاص وسرقة بقية الأرض الفلسطينية لمصلحة المستوطنين، وكمحور آخر أساسي في سياسات هذه المنظومة هو التدمير الممنهج لقدرة الفلسطينيين على المقاومة وتنظيم الذات وتطوير أدوات المواجهة.

كلا المحورين- هذه ليست المحاور الوحيدة لممارسات منظومة الاحتلال- تعكسهما حملة القتل الحالية، فمن جانب جاءت الحملة كجزء من الهجمة الصهيونية المستمرة على بنى فلسطينية تظهر أي قدر من السعي لبناء أدوات المواجهة، واستعادة القدرات الفلسطينية على المستوى التنظيمي والجماهيري أو التسليحي العسكري.. إلخ، كما تسعى حملة القتل المتواصلة في الضفة الغربية منذ أكثر من عام ونصف العام، إلى تمزيق البنى الفلسطينية التي قد تشكل مصدراً للمقاومة،

واستنزاف الحواضن المحتملة لها، وقتل أو اعتقال كل فلسطيني قادر على مقاومة خططها لأجل التصفية.

من جانب آخر، تسعى الحملة بشكل مباشر من خلال عمليات القتل في المناطق المستهدفة بإجراءات الضم إلى إرهاب سكان هذه المناطق ومنعهم من المبادرة للدفاع عن وجودهم في أرضهم، وكذلك حرمان هذه المناطق المهددة من أي إسناد قد تنهض به بؤر المقاومة التقليدية في الضفة والتي تشكل محور الاستهداف في الهجمة الحالية.

هذا الاستنزاف الدموي للمخيمات والأحياء التي تشكل بؤراً للمقاومة المحتملة، يكمل مساعي التحطيم المستمرة لهذه البنى منذ ما قبل نكبة العام 1948، ويواصل ملاحقة اللاجئين الفلسطينيين فيها وينظر لمجرد وجودهم على الأرض الفلسطينية كتهديد دائم، ولأي من أشكال تنظيمهم لذواتهم وتملكهم لأدوات المواجهة كخطر استراتيجي، وما هي خطة الضم المعلنة لمعظم أجزاء الضفة الغربية إلا مشروع تهجير جديد لأكثر من 100 ألف فلسطيني، مع حصر الوجود الفلسطيني في بقاع ضيقة معزولة غير قادرة على إنتاج فعل مضاد للاحتلال وسياساته، بعد أن تم تقويض قدرتها على المقاومة وتطهيرها من العناصر الأكثر استعداداً للعمل والمواجهة.

ومسار الإخلاء والتهجير هذا تم الإعلان ضمنه عن منع الفلسطينيين من البناء في المنطقة المسماة (ج)، وسبق ذلك منع الأهالي من حفر الآبار في هذه المنطقة، بجانب الهجمات المستمرة من عصابات المستوطنين والتي سيعيد الاحتلال تنظيمها وتأطيرها وتسليحها تحت مسمى الحرس الوطني.

الاستهداف المركز ومضاعفة الألم

هناك مؤشرات لافتة لتطورات مهمة في مساعي الجماهير الفلسطينية منذ أيار/ مايو 2021 باتجاه استعادة قدرتها على الفعل، وتنظيم ذاتها، والتعبير عن مواقفها السياسية والوطنية الرافضة للاحتلال، ومع ذلك يبدو من العسير اعتبار ما يجري في الضفة انتفاضة شاملة، أو تعبيراً عن استعادة الفلسطينيين لبنيتهم النضالية وهياكلهم التنظيمية التي طالما قارعوا عدوهم في صفوفها، فلا زال الفعل الفلسطيني يحمله عديد قليل من الفدائيين الفلسطينيين المستهدفين من قبل آلة الحرب الصهيونية، في مناطق تتعرض لاستهداف مركز لا تتجاوز في مجموع مساحتها بضعة كيلومترات من مساحة الضفة، فيما لا تزال المدن الفلسطينية الرئيسية في الضفة شبه غائبة عن هذه المواجهة وإن كانت تتعرض أيضا بدورها لاعتداءات متكررة من المنظومة الصهيونية.

في المقابل تطلق الآلة الحربية الصهيونية وحدات القتل المدربة بشكل يومي في شوارع المخيمات الفلسطينية والأحياء المكتظة بالسكان في ساعات الليل والنهار،

لتطلق النار على السكان وتقتل وتصيب منهم من تشاء دون استثناءات، وتواصل عمليات التصفية والإعدام الميداني للناشطين الفلسطينيين، بينما تركز الأذرع المختلفة للمنظومة الصهيونية ضغوطها وقمعها وحصارها لمخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس منذ أشهر طويلة، كما امتدت مساحة هذا العدوان لمخيمات عقبة جبر قضاء أريحا، ومخيم طولكرم ونور شمس، والدهيشة والعزة في بيت لحم، وصعدت من عدوانها اليومي على مخيمات محافظة القدس.

لقد سقط في جنين وبشكل أساسي في مخيمها 56 شهيداً العام الماضي 2022 من أصل 170 شهيداً في الضفة الغربية المحتلة، بينهم 33 شهيداً في البلدة القديمة في نابلس، وفي رام الله والبيرة بما فيها من مخيمات 24 شهيداً، والقدس ومخيماتها 18 شهيدًا، والخليل 14، وبيت لحم بمخيماتها 12 شهيدًا، وفي طوباس وقلقيلية بواقع 4 شهداء لكل محافظة، ثم سلفيت بـ 3 شهداء، فطولكرم وأريحا بواقع شهيد لكل منهما.

هذا الاستهداف للمخيمات على وجه الخصوص تصاعد ضمن سياق الحملة العسكرية الصهيونية المستمرة منذ مطلع هذا العام، والتي أسفرت عن استشهاد أكثر من مائة فلسطيني منذ بداية عام 2023، كان معظمهم ضحايا لمجازر نفذتها وحدات القتل الصهيونية في اقتحامها للمخيمات الفلسطينية بجانب اقتحامها لقلب مدينة نابلس وبلدتها القديمة.

هذا التركيز من قبل آلة العدوان على هذا الحيز يلقي بأعباء ثقيلة متزايدة على قدرة هذه المناطق على الصمود، خصوصاً أن العدوان لا يكتفي بأعمال التصفية والاغتيال والإعدامات الميدانية، بل ويواصل سياسات الاعتقال والحصار والتدمير وهدم المنازل، بهدف تقويض أي من مظاهر ومقومات صمود بيئات النضال الفلسطيني.

سردية البطولة والظهر المكشوف

هناك حضور واضح لخطاب فلسطيني يحمل التأييد للفعل الفدائي وللشهداء المضحين وأبناء المناطق المستهدفة بالحملة الصهيونية المسعورة، بل ويمكن القول إن هذا الخطاب مهيمن على السردية الفلسطينية بمستوياتها وقطاعاتها المختلفة، الشعبية والفصائلية والإعلامية، باستثناء خطاب السلطة الرسمي الذي حافظ على موقفه المعهود مترافقاً مع السعي لدور أمني ضمن مجموعة من الصفقات التي جمعته مع المنظومة الصهيونية بغطاء من مصر والأردن ورعاية أمريكية.

مشاعر الفخر الوطني هذه لم تتحول إلى إسناد حقيقي لمن هم في مركز دائرة العدوان والاستهداف، أو برامج عمل وطني لتوسيع حيز الاشتباك مع أدوات القمع والمنظومة الحربية والأمنية الصهيونية.

فعلى مستوى الموقف الفصائلي تتم مقاربة الحدث كما لو كان هبّة عارمة أو مساراً يقود لانتفاضة مؤكدة الحدوث، دون تحرك جدي من بنى هذه الفصائل في الضفة المحتلة، وقد يكون غياب الفعل العسكري للفصائل مفهوماً في ساحة تعرضت فيها بناها التنظيمية لاستهداف ممنهج، ولكن غياب دورها السياسي والجماهيري، وإصرارها في الوقت نفسه على تحميل من يخوض هذه المواجهة كل هذه التوقعات، يمثل خللاً كبيراً في قراءة الواقع، وأيضاً في التعامل معه، وما يزيد من وضوح هذه المفارقة هو غياب التحرك الجاد إسناداً للمستهدفين في ساحات أخرى تمتلك فيها هذه الفصائل والقوى جيشاً من المؤسسات والمراكز والبنى، وإذا كانت حدود التحرك في غزة معروفة ومحاصرة مسبقا بسندان الحرب أو مطرقة الحصار، فإن في هذا العالم ما يكفي من الحيز للتحرك الضاغط على الصهاينة وداعميهم.

وفي بلاد تعج بالمؤسسات الأهلية والحقوقية منها على وجه الخصوص، يتواصل الغياب عن الدعم الحقوقي والمواكبة الجدية للمجازر اليومية، أو محاولة حشد الدعم لهذه النقاط المستهدفة، فحتى الآن لم تذهب المؤسسات الحقوقية الفلسطينية لعقد مؤتمر صحفي في أحد المخيمات المستهدفة، ولم تستدع أو تحشد فريقاً من المتضامنين الدوليين لواحد من هذه المخيمات، أو تقرع باب المجلس الدولي لحقوق الإنسان أو غيره من المؤسسات.

ربما تشكل الرواية السائدة حول الفعل العسكري في الضفة مساحة مريحة للعديد من الأطراف التي تحوز موارد التأثير في المشهد الفلسطيني، بحيث يتم تنصيب أدوار البطولة لمجموعة ضيقة من الفلسطينيين، وتصبح المعاناة والألم والموت والحصار هي نتاج طبيعي لهذه البطولة، وجزء من سياقها وصورتها، لا نتاجاً لضعف الدور الفلسطيني العام.

نحو الفكاك من الاستفراد

إن حق الفلسطينيين في النضال ضد المنظومة الصهيونية برمتها لا يقبل الجدل، كما لا يمكن المساومة على حقهم في اختيار أشكال نضالهم بما فيها الكفاح المسلح ضد منظومة القتل، ولكن المؤكد أن بضعة من الشبان المستهدفين والمحاصرين من قبل المنظومة العسكرية والأمنية الصهيونية، المسلحين بإرادتهم المصرة على رفض الموت والاستسلام لعمليات القمع والقتل والاستهداف المستمر لأهلهم وذويهم ومخيماتهم وأحيائهم وقراهم، ليسوا وحدهم المخولين بحمل عبء الدفاع عن شعبهم وقضيتهم، وإن تركهم مكشوفي الظهر في هذه المواجهة لا يعني إلا تمرير حملة القتل الصهيونية، مهما زُيّن ذلك وغُطيَ بعبارات الثناء على بطولة هؤلاء المناضلين والفدائيين، فالمؤكد أن المواجهة تحتاج لما هو أكثر بكثير من خطابات الإشادة بمن يخوضها ويكتوي بنارها.

لا تدّعي هذه الورقة أنها تملك وصفة لاستنهاض فعل فلسطيني كفيل بردع العدوان أو وقفه، ولكن على الأقل يقتضي الواجب والإيمان بحق الفلسطينيين غير المنقوص في النضال لأجل التخلص من منظومة الغزو والقتل والإبادة والتشريد واسترداد كامل حقوقهم الإنسانية والوطنية، يقتضي الإشارة إلى مسارات معطلة يمكنُ ويجب تفعيلُها، من شأنها أن تشكل أدوات حقيقية لإسناد المستهدَفين بالعدوان الصهيوني، وتعطي مساحات استنهاض فعل وطني شامل ذي برنامج سياسي واضح يهدف إلى التحرر من المنظومة الصهيونية:

تتحمل القيادة الرسمية الفلسطينية مسؤولية عليا فيما يتعلق باستمرار لقاءاتها مع قادة العدوان ومدبري حملات القتل الصهيونية بحق الفلسطينيين، كما تتحمل مسؤولية استمرار تعطيلها لتفعيل ملف ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة أمام المحاكم الدولية، كما أنها ملزمة بالنهوض بواجبات سياسية أساسية:

1- وقف التنسيق الأمني مع المنظومة الصهيونية بكافة أشكاله ومستوياته، ووقف كافة أشكال الملاحقة الأمنية والسياسية للفاعلين الوطنيين والمناضلين.

2- الشروع في إجراءات عاجلة لتوجيه الدعم المعنوي والسياسي والمادي للمناطق المستهدفة.

3- تفعيل إجراءات رفع الملفات الخاصة بمجرمي الحرب الصهاينة المسؤولين عن الهجمات الوحشية ضد الشعب الفلسطيني للمحاكم الدولية ذات الصلة.

4- تفعيل دور الجهاز الدبلوماسي التابع للسلطة الفلسطينية في حشد المواقف ضد العدوان، والضغط لدى الحكومات في الحيز العربي والدولي ضد هذه الحرب المسعورة المعلنة على الفلسطينيين.

5- الشروع في إجراءات عاجلة تعيد للفلسطينيين حقهم في تمثيل وطني موحد ومنتخب يعبر عن إرادتهم ويقود ويدعم جهودهم في هذه المواجهة.

6- تفعيل دور مختلف المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية في دعم مناطق الصمود والمواجهة، ورفع الغبن المتراكم الذي ينال منذ سنوات طويلة من المخيمات وأهلها بكافة جوانبه الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والأمنية.

القوى السياسية والفصائل الفلسطينية:

لا تزال القوى السياسية في معظمها تراهن على "الحدث" كأداة لتفعيل اشتباك واسع مع العدو يحقق تطلعات كبرى للفلسطينيين، دون أن تبحث في ما من شأنه

تحويل هذا الحدث من مجزرة مستمرة إلى مواجهة شاملة تنخرط فيها مختلف أدوات الفعل الفلسطيني وأوسع شريحة ممكنة من الفلسطينيين، ودون أن تقوم بواجباتها على مستوى الحشد والتعبئة الجماهيرية، أو وضع برنامج ذي أهداف وآمال قابلة للتحقيق والإنجاز وأهمها ردع الهجمة الصهيونية ووقف المجزرة وإعطاء مساحة لتوسيع وتعميق أدوات الفعل الفلسطيني وحماية الفاعلين والمناضلين والصامدين في مناطق الاشتباك والمواجهة والاستهداف، وهذه القوى والمكونات ملزمة بالوفاء لدورها، والنهوض بواجباتها والتي لا تنحصر فيما يلي:

1- وضع برنامج وطني موحد ذي هدف واضح يتمثل في وقف وردع الهجمة الصهيونية الحالية وحماية المناطق المستهدفة ودعم صمودها وتعزيزه.

2- ضرورة أن تذهب نحو برنامج ذي آليات محددة لتفعيل العمل الجماهيري واستعادة حيوية شبكات النضال الموحدة على امتداد ساحات فلسطين، بما يمنع استمرار الاستفراد الصهيوني بالمناطق المستهدفة وبالفاعلين الوطنيين والمناضلين والفدائيين وبيئتهم الاجتماعية الحاضنة في مخيمات اللجوء وأحياء وقرى المواجهة.

3- تشكيل لجان وطنية محلية تضم ناشطي هذه القوى إلى جانب المؤسسات الأهلية والحقوقيين والفاعلين الوطنيين، بهدف تنسيق برامج

الحماية وتوفير إمكانات الصمود والتكافل وترميم ما أمكن من آثار التدمير اليومي والممنهج للحياة ومرافقها ومواردها في المناطق المستهدفة.

4- صياغة وإنفاذ برنامج وطني نضالي يهدف إلى حماية المناطق المهددة بالضم والتهجير والمصادرة، والتي تشكل حوالي 60 % من مساحة الضفة، يشمل تفعيلاً لمفاهيم وممارسات العمل التطوعي والاعتصام والاحتجاج في المناطق المهددة والمستهدفة.

5- ضرورة تعميم فعل الاحتجاج على كامل مساحة الانتشار الفلسطيني، وتعميق أشكاله الجماهيرية، بما يضمن مشاركة أوسع شريحة ممكنة من الجماهير الفلسطينية في الاحتجاج ضد هذا العدوان المستمر.

6- تفعيل هذه القوى لعلاقاتها بمختلف الأطراف الحليفة لها، وقوى التضامن الصديقة لشعبنا على اختلاف تياراتها ومناطق انتشارها، بما يشكل أوسع حملة للضغط على كيان الاحتلال وداعميه.

7- الانخراط بشكل واضح في العمل من خلال أشكال تنظيمية جديدة، تسمح بمشاركة جماهيرية واسعة في بنى وطنية مفتوحة وموسعة، تقدم إسهامها في هذه المواجهة بكافة أشكالها.

البنى المجتمعية والمؤسسات الأهلية:

لا تزال المؤسسات الأهلية الفلسطينية تتابع الحدث كظرف طارئ قابل للزوال، دون سعي للتدخل أو التأثير أو بناء رد فعل أو خطط للعمل أو برنامج مشترك يجمعها وينسق أدوارها وواجباتها تجاه مجتمعها المهدد، وهو ما يضعها في موضع التقصير والخذلان لشعبها ومجتمعها.

إن هذه المؤسسات والبنى ملزمة اليوم بالبرهنة على حقيقة التزامها تجاه هذا الشعب وكذلك التزامها الإنساني والأخلاقي تجاه من يقع عليهم هول هذا العدوان الوحشي المستمر والمتصاعد:

1- تشكيل شبكة حقوقية فلسطينية تنتشر في كافة المناطق المستهدفة، وتشكل أداة لرصد وتوثيق جرائم العدو، وجمع الأدلة ضد مجرمي الحرب الصهاينة.

2- إطلاق نداء أساسي طارئ من قبل المنظمات الحقوقية الفلسطينية ضد هذه الهجمة الوحشية، واتباعه بمواكبة مستمرة تفضح جرائم العدوان وتحشد المواقف الحقوقية الدولية لإدانته والضغط على حكومة العدوان وقادته.

3- حشد المتضامنين في مخيمات ومواقع للاعتصام والتضامن في مداخل المناطق المستهدفة، وفي مختلف عواصم العالم، وأمام مقرات الحكومات والمؤسسات الدولية وممثلياتها.

4- المشاركة في تصعيد الملفات القانونية ضد مجرمي الحرب الصهاينة أمام المحاكم ذات الاختصاص والقدرة على النظر في هذه الجرائم خصوصاً في البلدان التي تسمح قوانينها بهذا النوع من المقاضاة.

5- تشكيل شبكة تنسيقية لدور المؤسسات الأهلية في دعم صمود أهالي المناطق المستهدفة، والمناطق المهددة بالمصادرة والضم والتهجير، والعمل على توفير دعم عاجل يسهم في تعزيز صمود أهالي هذه المناطق.

6- لعب دور شبكة الوصل بين شبكات ومؤسسات العمل الأهلي في كافة مناطق الوجود الفلسطيني داخل وخارج فلسطين المحتلة، بما فيها تلك النشطة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وضمان انخراط هذه المؤسسات بأدوار فاعلة في توفير كافة أشكال الدعم والإسناد للمستهدَفين من الهجمة الصهيونية.